S/PRST/2006/13

الأمم المتحدة



Distr.: General
27 March 2006
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٥٣٩٧ المعقودة في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٦، في ما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”المسألة المتعلقة بهايتي“، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

”يشيد مجلس الأمن بشعب هايتي على النجاح في إنجاز الجولة الأولى من العملية الانتخابية في بلاده ويهنئ السيد رينيه غارسيا بريفال على انتخابه رئيسا، ويتطلع إلى العمل مع الحكومة الجديدة لمساعدتها على بناء مستقبل أفضل لهايتي. وستمنح هذه العملية الانتخابية هايتي فرصة فريدة لكسر دوامة العنف وعدم الاستقرار السياسي التي شهدتها في الماضي. ويعرب المجلس عن دعمه التام لعمل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والممثل الخاص للأمين العام، السيد خوان غابرييل فالديس.

”ويرحب مجلس الأمن بإعلان سلطات هايتي أنها ستجري في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ الجولة الثانية من الانتخابات النيابية التي ستتيح فورا تنصيب الرئيس المنتخب. ويشدد المجلس على أن إجراء الانتخابات البلدية والمحلية في حينها يشكل أيضا عاملا من العوامل الأساسية المهمة لإنجاز العملية الانتخابية في هايتي ولتعزيز المؤسسات الديمقراطية فيها. ويحث المجلس حكومة هايتي الانتقالية والمجلس الانتخابي المؤقت على أن يواصلا العمل، بدعم من المجتمع الدولي، على كفالة إجراء العملية الانتخابية بطريقة تتسم بالشفافية والمصداقية. ويكرر المجلس دعوته إلى جميع الأطراف باحترام نتائج الانتخابات ومواصلة المشاركة في العملية السياسية وتشجيع المصالحة الوطنية وعدم استبعاد أي طرف، وذلك بغية التوصل إلى توافق آراء بشأن السياسات الأساسية التي ينبغي لهايتي اعتمادها لدعم عملية انتقالها إلى الديمقراطية.

270306 270306 06-28587 (A)

”ويشدد المجلس على الحاجة إلى كفالة تهيئة جو من الأمن والاستقرار في هايتي ويعرب عن مؤازرته للجهود الدؤوب التي تبذلها البعثة لمساعدة سلطات هايتي في هذا الصدد. ويشجع المجلس، في هذا الخصوص، جميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة على مواصلة مساهمتها في البعثة. ويعيد المجلس تأكيد أن ترسيخ سيادة القانون، بما في ذلك حماية حقوق الإنسان وبناء قدرات المؤسسات وتحقيق تقدم سريع في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، يشكل عاملا حاسما في مستقبل هايتي خلال السنوات القليلة المقبلة. وتحقيقا لهذه الغاية، فلا بد أن يبدي كل من سلطات هايتي والمجتمع الدولي إرادة سياسية مستمرة ورؤية استراتيجية مشتركة. وفي هذا الإطار، يشدد المجلس على الحاجة الماسة إلى المضي في إجراء إصلاحات كاملة وشاملة في الشرطة الوطنية الهايتية بما يتمشى مع القرار ١٦٠٨ (٢٠٠٥)، فضلا عن القيام في الوقت نفسه بإصلاح القضاء.

”وإن مجلس الأمن لمدرك أن التنمية المستدامة في هايتي ما برحت أساسية لتنعم البلاد بالاستقرار. وفي هذا الصدد، يؤكد المجلس من جديد ضرورة الإسراع في تنفيذ مشاريع بادية للعيان وكثيفة العمالة تساعد على خلق فرص العمل وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية. وإذ يعترف المجلس بالتقدم الذي شهدته بالفعل جهود الجهات المانحة، يدعو هذه الجهات وأصحاب المصلحة المعنيين إلى العمل مع الحكومة الجديدة، من خلال إطار التعاون المؤقت، بغية إعادة تقييم أولويات تقديم المساعدات وذلك بطريقة محددة الأهداف، وإلى العمل بتنسيق وثيق، حسب الاقتضاء، مع البعثة. ويعيد المجلس تأكيد استعداده للتعاون مع السلطات المنتخبة حديثا من أجل التصدي للتحديات الطويلة الأمد التي تواجهها هايتي“.
